دور التعليم المهني في التنمية الاقتصادية وخفض أعداد الخريجين العاطلين عن العمل

أ. م . فراس حازم هادي
المديرية العامة لتربية القادسية
firashazim6@gmail.com

ملخص البحث :
يهدف البحث الى التعرف على دور التعليم المهني في التنمية الاقتصادية وخفض أعداد الخريجين العاطلين عن العمل ، وقد اقتصر البحث على خريجي المدارس المهنية (صناعة ، زراعة ، تجارة) في محافظة القادسية للعام (2024) ، إذ تكونت عينة البحث من (312) خريج بواقع (205) ذكور و(107) إناث ، واستخدم الباحث استبيان مكون من (20) فقرة كأداة للبحث ، وبعد أن تم التأكد من صدقه وثباته طبق على عينة البحث وتم معالجة البيانات إحصائيا للحصول على النتائج ليخرج الباحث ببعض الاستنتاجات والتوصيات والمقترحات .
كلمات مفتاحية : التعليم المهني ، التنمية الاقتصادية

The role of vocational education in economic development and reducing the number of unemployed graduates

A.Prof. Firas Hazem Hadi
General Directorate of Education, Qadisiyah

Abstract
This research aimed to identify the role of vocational education in economic development and reduce the number of unemployed graduates. The research was limited to graduates of vocational schools (industry, agriculture, trade) in Al - Qadisiyah governorate for the year (2024), as the research sample consisted of (312) graduates. (205) males and (107) females, the researcher used a questionnaire consisting of (20) items as a research tool, after its validity and reliability were confirmed, it was applied to the research sample and the data was statistically processed to obtain the results so that the researcher came up with some conclusions, recommendations and proposals.
Keywords: Vocational education, economic development

الفصل الأول : التعريف بالبحث

مشكلة البحث : Problem of the Research

يعد الاقتصاد هو الركيزة الأساسية في بناء وتقدم أي بلد في جميع المجالات ، لذا تسعى الأنظمة السياسية العمل الى تنميته وتطويره من خلال إنشاء ودعم المشاريع بمختلف مستوياتها واستثمار الموارد الطبيعية والبشرية التي يمتلكها البلد بشكل صحيح ليصبح منتجاً وقادراً على النهوض بنفسه في ظل الظروف الطبيعية والطارئة ، وتتميز بعض الدول ومنها العراق في امتلاك عدد كبير من هذه الموارد التي تمكنه من أن يصبح في مقدمة الدول اقتصادياً ، ولكننا نلاحظ اعتماد اقتصاده في السنوات الأخيرة على الطاقة الإنتاجية العالية للثروة النفطية الموجودة في عدد من المدن والتي تعاني هذه الثروة اليوم من التراجع في أسعارها عالمياً مقابل الإهمال الواضح لباقي القطاعات كالزراعة والصناعة والموارد الطبيعية الأخرى وتحوله الى بلد مستهلك لمعظم المنتجات الصناعية والمحاصيل الزراعية مما أدى الى حدوث حالة من الإرباك في عجلته الاقتصادية التي تسببت بتلكؤ العديد من المشاريع الستراتيجية والكبيرة وعدم توزيع تلك المشاريع على المدن العراقية بطريقة مدروسة تعمل على إحداث حالة من التوازن في الموارد الاقتصادية لتلك المدن لمعالجة البطالة فيها من خلال تشغيل الكفاءات والأيدي العاملة ، ومنها مدينة الديوانية التي لا تمتلك أي مورد اقتصادي سوى بعض الأراضي الصالحة للزراعة في الوقت

الحاضر مما أدى الى ظهور أعداد كبيرة من الشباب العاطلين عن العمل ، إذ بلغت عددهم (56303) عاطلاً بواقع (51032) ذكور و(5271) إناث من المسجلين لدى مديرية العمل والضمان الاجتماعي / دائرة العمل والتدريب المهني في الديوانية – بحسب الإحصائية التي حصل عليها الباحث من الدائرة المذكورة آنفا– لغاية 2023/9/11 .

وإن عدم تمكن المؤسسات الحكومية من استيعاب كافة مخرجات العملية التعليمية للعمل فيها بسبب الظرف الاقتصادي الراهن وحصول الترهل الوظيفي في كثير من المؤسسات نتج عنه عدد كبير من الخريجين العاطلين عن العمل ممن قضوا معظم سنوات حياتهم في الدراسة الأكاديمية في أمل الحصول على الوظائف الحكومية مقابل عدم امتلاكهم للمهنة الحرة التي تمكنهم من العيش الكريم وبناء مستقبلهم، ولذلك وجب البحث عن الحلول البديلة والواقعية التي من شأنها إيجاد فرص العمل لهم من خلال امتلاكهم للمهن الحرة والحرف اليدوية لرفد سوق العمل بالموارد البشرية المهنية التي تسهم في التنمية الاقتصادية للبلد .

ومما تقدم يحاول الباحث معرفة دور التعليم المهني في التنمية الاقتصادية وخفض إعداد الخريجين العاطلين عن العمل .

أهمية البحث : Importance of the Research

قد يسهم البحث الحالي بما يأتي :

1- توجيه نظار الدولة والمجتمع الى أهمية التعليم المهني ودوره في التنمية الاقتصادية والعمل على تطويره من خلال إدخال التقنيات الحديثة فيه وتدريب الطلبة عليها لجعل الأعمال أكثر دقة بأقل وقت وجهد واستحداث أقسام جديدة في المدارس المهنية بما يلائم حاجة السوق .

2- إرشاد طلبة المرحلة المتوسطة وتشجيعهم في التوجه للمدارس المهنية لكي يتمكنوا من اكتساب المهن والحرف اليدوية للعمل في القطاع الخاص مستقبلاً لتفعيل دوره في النهوض باقتصاد البلد بصورة اكبر.

3- رفد الأسواق المحلية بموارد بشرية مدربة جيداً على مختلف المهن ، وقد تكون لخريجي التعليم المهني الفرصة الأكبر للالتحاق بأحد مرافق العمل بشكل مباشر دون انتظار الوظيفة الحكومية التي أصبحت اليوم شبه مستحيلة .

4- العمل على تصحيح المفاهيم الخاطئة حول التعليم المهني وإعطاؤه الدور الأكبر في المجتمع من خلال الاستفادة من تجارب الدول التي سبقتنا في هذا الجانب المهم .

5- تطوير التعليم التقني من خلال استيعاب عدد اكبر من مخرجات التعليم المهني في المعاهد والجامعات لتحسين المهارات المهنية لتتناسب مع التغيرات التي قد تحصل في اقتصاد البلد في أي وقت .

6- إطلاق إبداعات وابتكارات ومهارات خريجي المدارس المهنية بناءاً على هواياتهم ورغباتهم في ممارسة المهن والحرف اليدوية المختلفة .

7- اقتراح حلول للقضاء على البطالة بين الشباب بعد التخرج من المدارس والمعاهد والجامعات ، لكون التعليم المهني يلعب دوراً مهما في رفع مستوى المعيشة والحد من الفقر .

هدف البحث : Aim of the Research

يهدف البحث للتعرف على دور التعليم المهني في التنمية الاقتصادية وخفض إعداد الخريجين العاطلين عن العمل .

حدود البحث : Limitation of the research

1- الحدود الإدارية لمدينة الديوانية (المركز، الاقضية ، النواحي) .

2- خريجو المدارس المهنية (صناعة ، تجارة ، زراعة) .

3- أجري البحث في شباط / 2024

تحديد المصطلحات : Bounding of the terms

التعليم المهني : Vocational education

يعرفه (فلاته،1994) بأنه ذلك التعليم المهني النظامي الذي يتضمن الإعداد التربوي والتوجيه السلوكي المهني بالإضافة إلى اكتساب المهارات والقدرات المهنية التي تقوم بها مؤسسات نظامية .
(فلاته،1994: 23)

ويعرفه (الخطيب،1995) هو نمط من التعليم النظامي الذي يتضمن الإعداد التربوي والمهاري والمعرفة المهنية الذي تقوم به مؤسسات تعليمية نظامية بمستوى الدراسة الثانوية لغرض إعداد كوادر فنية في مختلف الاختصاصات الصناعية والتجارية والزراعية بعد فترة أمدها (3) سنوات تعقب مرحلة التعليم المتوسط (الخطيب،1995: 50)

التنمية الاقتصادية : Economic development

يعرفها (المسعودي،2010) بأنها الزيادة الحاصلة في إجمالي الدخل الداخلي للبلد مع كل ما يحققه من زيادة في نصيب الدخل الحقيقي للفرد . (المسعودي،2010: 28)

ويعرفها (نصر، 2012) مجموع السياسات التي يتخذها نظام معين لتؤدي إلى زيادة معدلات نمو دخل البلد استنادًا إلى موارده الاقتصادية وقواه الذاتية لضمان تواصل هذا النمو واتِّزانه لتلبية حاجيات المجتمع وتحقيق أكبر قدر ممكن من العدالة الاجتماعية . (نصر،2012:5)

الفصل الثاني : الخلفية النظرية

التعليم المهني في العراق : Vocational education in Iraq

يعد العراق في طليعة البلدان العربية والمنطقة في نشوء هذا النوع من التعليم والذي يمتد من نهايات القرن الثامن عشر أو بداية القرن الماضي الى وقتنا الحاضر ، إذ شُرع في العهد العثماني بتأسيس أول مدرسة خاصة للصناعة في بغداد ثم جرى توزيع الطلاب المقبولين فيها إلى عدة فروع ثم جهزت المدرسة بالمعدات والآلات اللازمة من أوربا وكانت الدراسة فيها (خمس سنوات) بعد الدراسة الابتدائية أو ما يعادلها آنذاك وتدرس فيها الدروس النظرية والعملية . (الحديثي، 1987 :3)

أما جذور التفكير في تأسيس مدرسة زراعيـــة فيرجع إلى سنة (1909) حيـــث طلب أعضاء المجلس العمومي لولاية بغداد فتح مدرسة زراعية إلا أن ذلك لم يتحقق ، ثم تأسست مدرسة للصناعة في كركوك حيث أن عدد ملاكها تكون من كاتب ومعلم واحد في سنة(1913) ، وبعدها أصبح عدد هذه المدارس حتى عام (1922) ثلاث مدارس مهنية (صناعية) في العراق وهي(بغداد، البصرة، كركوك) وتم التخطيط فـــي السنوات الفعلية اللاحقة بفتح مدرستين صناعيتين في (الموصل والنجف) ، إلا أن ضعف التخصيص حال دون ذلك، وقد تفاوتت أعداد المقبولين في هذه المدارس بين مدة وأخرى، لذلك ظلت المدارس المهنية (الصناعية بالتحديد) غير مستقرة ومهددة بالإغلاق ليبدأ بعدها التوجه الفعلي لهذا النوع المهم من التعليم وإنشاء مدارسه في بعض المدن خلال النصف الثاني من القرن الماضي تقريباً ، ليصبح اليوم وجود هذه المدارس في جميع المدن العراقية أمراً بديهياً . (العارف،1993:240)

أهداف التعليم المهني في العراق : في ضوء ما صدر من أهداف تخص التعليم المهني كانت عام 1989 وهي ما يأتي :

اولا - تكامل الشخصية : وتهدف الى إكساب الطلبة ما يأتي :

1- تعميق الوعي بأهمية النشاطات الرياضية وحاجاتهم إليها في ضمان سلامتهم الجسمية والعقلية والوجدانية ومواصلة تنمية استعداداتهم وقدراتهم ورعايتها بشكل متوازن وربما يمكن توظيفها في مجالات عملهم المهني .
2- فهم أسس السلامة المهنية في العمل .
3- إدراك أهمية التغذية الصحيحة في بناء الجسم .
4- اكتساب العادات الصحية والاجتماعية والاقتصادية السليمة لديهم .
5- ترسيخ عادة المطالعة الحرة للمصادر الخاصة بإتقان المهن .
6- إدراك أهمية التفكير العلمي .
7- التفكير المستقل وتأكيد الذات .

8 - تقديم القيم الجمالية والاستمتاع بها وتنمية قابليتهم فيها .
9- تعميق قيمهم الروحية والأخلاقية التي جاءت بها الأديان السماوية .
ثانيا- أهداف علمية تعمل على :
1 - إكساب الطلبة المعلومات والخبرات العلمية التي تساعدهم على أداء أدوارهم في مجال أعمالهم الإنتاجية المتنوعة والعمل على تطويرها .
2- الاستمرار في التدريبات الخاصة بالمهارات العملية لغرض تطوير كفاءة الإنتاج وفق تخطيط ناجح لاختيار المشاريع التنموية وتنفيذ وإدارتها للمساهم في تطوير الثروة الوطنية للبلد .
ثالثا- أهداف اجتماعية تمكن الطلبة من :
1 - إدراك أهمية العلاقة الوثيقة بين التعليم المهني وخطط التنمية الشاملة .
2 – فهم الأنظمة الاجتماعية والتعرف على مؤسساتها وخاصة في نطاق عمل النقابات المهنية والجماهيرية ودورها في تنمية المجتمع .
3- معرفة واجباتهم وحقوقهم وتهيئة الفرص لممارستها داخل المدرسة المهنية وخارجها.
4 - إدراك أهمية الأسرة باعتبارها النواة الأولى في بناء المجتمع وتوجيه أفكارهم للسعي الى تكوين اسرهم في المستقبل .
5- التمييز بين التعليم المهني في المدارس المهنية والتعليم التقني في المعاهد والجامعات لتشجيعهم على إكمال دراستهم الجامعية .

(الحيلة، 1998: 32)

التنمية الاقتصادية ومقوماتها :Economic development

تتميز الدول المتقدمة عن الدولة المتخلفة بقوتها الاقتصادية ، إذ إنّ اقتصاد أي دولة هو عنوان أمنها ونجاحها ، وأكثر ما تهتم به القوى الاقتصادية في الدول المتقدمة هو تحسين دخل أفرادها ، وهذا لا يتحقق إلا من خلال النمو الاقتصادي الذي يعتمد على التنمية الاقتصادية، فالنمو الاقتصادي يعدّ النمو الكمّي في الدخل القومي والذي يتحقق بالتحسن الكمي للموارد الاقتصادية وإنتاجية العمل والنمو الديموغرافي ودخل الفرد الحقيقي ولا يتحقق ذلك إلا عندما تطبق الدولة مفهوم التنمية الاقتصادية بشكل الصحيح ، والتنمية الاقتصادية هي مجموعة وسلسلة من الخطط والتغييرات والسياسات التي تحدثها الدولة للنهوض بمختلف المجالات كالاقتصادية والاجتماعيّة والفكرية والسياسية والأمنية التي تؤمن الحياة الكريمة للفرد وتحسن مستوى دخله وتضمن استمرارية هذا ذلك التحسن ، ولتحقيق التنمية الاقتصادية لا بدّ أن يكون هناك مقومات يجب توفرها حتى تنجح ، وهي :

اولا : الأمن السياسي : يعتبر الأمن والاستقرار السياسي وقدرة الدولة على إدارة ثرواتها ومواردها الاقتصادية من الأمور المهمة لتحقيق التنمية الاقتصادية، فإذا تعثر الأمن السياسي في أي دولة فهذا بلا شك سيدمر البنية التحتية وينهب المنشآت الصناعية ويسبب تفشي الفقر والبطالة والكثير من المشاكل الاقتصادية الأخرى، كما يؤثر التنظيم السياسي الذي يميل للمصلحة العامة في المحافظة على سير عجلة التنمية الاقتصادية، أي أنّ النظام السياسي الفاسد هو بعيد كل البعد عن الاهتمام بدخل الفرد وهذا ينعكس سلبياً على نمو الإنتاج والنمو الاقتصادي للدولة.

ثانيا : التعليم المهني : يعتبر التعليم المهني وتقدمه حاجة ملحة في التنمية الاقتصادية، فالاهتمام بالتعليم المهني وإحداث تطورات في النظام التعليم المهني يساهم في رفع مستوى للفرد حتى يكون قادراً على التكيف مع التقدم الصناعي والتكنولوجي الذي يشهده العالم ، فعند نقل التكنولوجيا إلى داخل البلاد لا بدّ من يمتلك أفراداً لديهم الكفاءة والعقلية العلمية المناسبة للتفاعل مع التكنولوجيا مما يسهم في تحسين الإنتاج وخلق روح الإبداع لمواكبة المزيد من التقدم التكنولوجي .

ثالثا : التنظيم الإداري : هو أن يتمتع الجهاز الحكومي للدولة بالإدارة السليمة والتنظيم المنهجي في إزالة كافة القيود التي تعيق التّنمية الاقتصادية، وذلك بإعادة تنظيم الإدارات المالية وأهمها إدارة الضرائب وكذلك اتخاذ القرارات الإدارية الصحيحة وإنشاء المؤسسات المالية والمصرفية القادرة على إدارة وتوجيه

الموارد الاستثمارية في الدولـــة ، إضافة الى إقرار التشريعات المالية التي تتلاءم مع حاجات التنمية الاقتصادية ونزع الانتماءات السياسية والقضاء على العادات والتقاليد التي تؤثر في الجهاز الحكومي الذي يقود مؤسسات الدولة . (عجمية وآخرون ، 23:2006)

التعليم المهني والتنمية الاقتصادية : إن علاقة التعليم المهني بالتنمية الاقتصادية لم تكن حديثة فقد تناول (Adam Smith) أهمية التعليم المهني في كتابة (ثروة الأمم) إذ يقول إن اكتساب الفرد للمواهب أثناء تعليمه ودراسته هي تكلفة حقيقية لكنها تعد بمثابة رأس مال ثابت ومتحقق في شخصه وهي ثروة شخصية تعد بدورها جزء من ثروة المجتمع ، وفي عام 1960 أصبحت اقتصاديات التعليم المهني باب من أبواب علم الاقتصاد بعد الخطاب الذي ألقاه الاقتصادي (Shwoltes) في جامعة شيكاغو .
(الرشدان،2008: 93)

إن الدعوات المتلاحقة لتحقيق التنمية المنشودة لم يقدر لها تحقيق تطلعات اغلب البلدان النامية فقد انقضت أكثر من ستة عقود ، ومنذ منتصف القرن العشرين لازالت الدول النامية بما فيها البلدان العربية لم تستطع تحقيق التقدم والنمو الاقتصادي بل لازالت لحد الآن بلدان تعتمد على إنتاج المواد وتعد واحدة من ابرز التحديات التي تواجه تلك البلدان الأولية وتصديرها في تكوين الدخل القومي والمتمثلة بنوعية البشر من ناحية التعليم المهني وقدرتهم على اكتساب المهارات، فهي تواجه نقص في الكوادر البشرية التي يمكنها قيادة عملية التنمية ، كما إن تلك العملية تتطلب تهيئة الأفراد لتحولات قيمية تحدثها التنمية ومتطلبات تقع على عاتقهم كونهم وسيلة وهدف لعملية الإنماء يتطلب ذلك محاربة العادات والتقاليد التي لا تتلاءم والتحول نحو المجتمعات الصناعية ، لذا فمن الضروري إكسابهم مستويات عالية من التعليم المهني والخبرات والمهارات والتدريب المستمر لغرض إكسابهم قيم ومهارات جديدة تتلاءم والتطور السريع الذي يحصل في نمو الاقتصاد العالمي وفي ظل تحولات معرفية سريعة ترافق التطور في المجتمعات الصناعية المتقدمة عالميا وبفضلها تحقق استمرارية في تصاعد الدخل القومي للفرد ، ومن ابرز العوامل التي دفعت الاقتصاديين إلى الاهتمام بالتعليم المهني هي كالآتي :

1- إدراك الدول النامية المتزايد لأهمية التعليم المهني ودروه المتميز في تحقيق التنمية الاقتصادية .
2- توجه دول العالم نحو زيادة نفقات التعليم المهني في السنوات الأخيرة الأمر الذي دعا الاقتصاديين إلى البحث في مدى الجدوى الاقتصادية لتلك النفقات على المجتمع .
3- عجز غالبية البلدان في مواجهة أعباء التعليم أمام تزايد أعداد الطلبة وظهور الحاجة إلى دراسة تكاليفه بهدف الحصول إلى مردود امثل بنفقات اقل.
4 - أمام تزايد أعداد الطلبة ظهرت الحاجة إلى البحث عن مصادر التمويل المختلفة التي يمكن أن تسد نفقات التعليم ومتطلباته وأفضل السبل الممكنة لتوزيع أعباءه المالية بين ميزانية الدولة والمشاريع الخاصة.
5- الصعوبة في وضع معايير واحدة في مجال التعليم تصلح كمرجع يمكن تطبيقها على كل الدول النامية فلكل دولة بنيتها الاقتصادية وسياساتها الاجتماعية وقدراتها المالية التي تحدد بشكل كبير احتياجاتها من التخصصات المهنية التي يتم إعدادها في مراحل التعليم .
(الرشدان ، 2008: 95)

ومن هنا كان لا بد من توجه عدد من الدول المتقدمة نحو التعليم المهني كالولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا ، خاصةً بعد الحروب العالمية التي خاضتها كلتا الدولتين في القرن الماضي والتي أدت الى تدهور أوضاعهما الاقتصادية ، كما كان هناك تجارب لبعض الدول النامية خاصة تلك التي حققت مستويات متقدمة في تحقيق التنمية الاقتصادية متخذة من التعليم المهني منطلقا للاستنهاض الاقتصادي والمجتمعي كتجربة كوريا الجنوبية كونها من التجارب الرائدة في مجال التنمية التي انطلقت من الاهتمام الكبير بالتعليم المهني وفي مختلف المراحل وتحمل النفقات الكبيرة التي ساهمت فيما بعد في انضمامها إلى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عام (1996) وهي إشارة إلى مغادرتها الاقتصاد النامي إلى الصناعي المتقدم ، كذلك الاهتمام الكبير الذي واجهه التعليم المهني في عدد من الدول العربية التي تفتقر

للموارد الطبيعية الداعمة لاقتصادها ، إذ يتجه لهذا النوع من التعليم نحو (70%) من طلبة سوريا والصومال ومصر و(60%) من طلبة الأردن ، وبين عامي (1981- 1994) كان يتجه نحو(50%) من طلبة المرحلة المتوسطة العراقيين للتعليم المهني استناداً الى نظام القبول المركزي للطلبة الناجحين الى المرحلة الإعدادية آنذاك . (المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، 8:1995)

الدراسات السابقة :

1- **دراسة (شخيبر، 1998) :** هدفت الدراسة الى معرفة الحاجة للتعليم المهني في فلسطين وتخصصاته ، إذ استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي وكانت عينة البحث مكونة من (180) مدرس من الذين يعملون في المدارس المهنية إذ وزعت عليهم استبانه أعدتها الباحثة كأداة للبحث ، وبعد جمع البيانات ومعالجتها إحصائيا توصلت الدراسة الى نتيجة وهي أهمية استحداث عدد من التخصصات المهنية التي يحتاجها سوق العمل اعتماداً على آراء المدرسين في تحديدها .

2- **دراسة (عبد الصمد ، 2000) :** هدفت الدراسة للتعرف على التعليم المهني ودوره في تحقيق متطلبات سوق العمل في جمهورية مصر العربية ، إذ استخدم الباحث المنهج الوصفي (مسح ميداني) ، وقد توصلت الدراسة الى عدد من النتائج منها عدم توافق التعليم المهني مع متطلبات سوق العمل ووجود عدد من المهن التي لا تجد من يشغلها ، وأوصى الباحث بضرورة التخطيط للتعليم المهني في ضوء الاحتياجات المستقبلية من القوى العاملة في ظل التغيرات الاقتصادية .

الفصل الثالث : منهج البحث وإجراءاته

سيتناول هذا الفصل المنهج المستخدم في البحث واستعراض الإجراءات التي قام بها الباحث في تحديد مجتمع البحث وعينته وبناء أداة البحث وتطبيقها والوسائل الإحصائية التي استخدمت على البيانات للوصول الى النتائج وكما يأتي :

التصميم التجريبي Experimental design :

اعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي الذي يناسب معالجة هذا الموضوع وذلك من خلال تحليل البيانات التي تم الحصول عليها واستخلاص النتائج منها .

مجتمع البحث Research population :

يشمل جميع مخرجات التعليم المهني (صناعة ، تجارة ، زراعة) في مدينة الديوانية (ذكور ، إناث) ما بين عامي (2016 – 2023) والبالغ عددهم (3419) خريج بواقع (2513) ذكور و(906) إناث ، كما موضح في الجدول (1) :

عينة البحث : Research sample

اختار الباحث عشوائيا عينة مكونة من (312) خريج مهني بواقع (205) و(107) إناث.

أداة البحث : Research tool

اعتمد الباحث الاستبيان كأداة للبحث تكون من (20) فقرة ، كل فقرة تحدد بثلاث بدائل هي (كثيرا ، نوعا ما ، قليلا) وتم توزيع الدرجات على فقرات الاستبيان وهي (3، 2 ، 1) على الترتيب ، كما موضح بالملحق (1) .

صدق الأداة : Validity tool

للتأكد من صدق أداة البحث ، تم عرضها على عدد من المختصين في مجال التربية وعلم النفس وطرائق التدريس ، وقد اعتمد الباحث نسبة (80%) كنسبة اتفاق على صلاحية الفقرات .

ثبات الأداة : Relialeility tool

يعد الاختبار ثابتا إذا أعطى نتائج متقاربة عند تطبيقه أكثر من مرة في ظروف متماثلة، ولكي يتحقق الباحث من ثبات الاختبار قام بتطبيقه مرتين بفاصل زمني مقداره اسبوعا واحدا على عينة استطلاعية عشوائية مكونـــــة من (50) خريج مهني ، فكان الثبات (81%) (حسب معادلة بيرسون، وهو ثبات جيد .

تطبيق الأداة : Application tool

تم تطبيق الأداة الكترونياً على عينة البحث وذلك بصياغة الاستبيان على شكل نموذج (Google Form) ليتم استلام البيانات ومعالجتها إحصائيا .

الوسائل الإحصائية : استخدم الباحث الوسائل الإحصائية الآتية :

1- معامل ارتباط بيرسون لحساب الثبات .

2- المتوسط الحسابي والنسب المئوية لفقرات الاستبيان للوصول الى النتائج وتحليلها .

جدول (1)

مجتمع البحث (خريجو التعليم المهني)

السنة	إناث	ذكور	الكلي
2016	164	297	461
2017	130	294	424
2018	54	322	367
2019	163	245	408
2020	76	401	477
2021	113	244	357
2022	101	317	418
2023	105	393	498
المجموع الكلي	906	2513	3419

الفصل الرابع : نتائج البحث وتفسيرها Results preview and explanation

بعد تطبيق الأداة وجمع البيانات ومعالجتها إحصائيا كما موضح بالجدول (2) ، حصل الباحث على النتائج الآتية :

جدول (2)

المتوسطات والنسب المئوية لفقرات الاستبيان

ت	الفقرة	المتوسط	النسبة المئوية
14	ارغب بالحصول على قطعة ارض لإنشاء مشروعي الخاص .	2.77	92%
18	ارغب في تطوير عملي الخاص وزيادة إنتاجه لسد حاجة السوق ودعم اقتصاد البلد .	2.73	91%
6	أتقنت مهارات المهنة خلال دراستي في المدرسة المهنية .	2.7	90%
8	انصح الطلبة بالتوجه للمدارس المهنية .	2.72	90%
17	اشعر بالدافعية للذهاب الى عملي الخاص .	2.69	89%
1	ارغب بالعمل في القطاع الخاص .	2.65	88%
9	ارغب في إكمال دراستي الجامعية وتطوير خبراتي في مجال عملي الخاص .	2.55	85%
20	اشعر بالمتعة خلال ممارسة عملي الخاص .	2.56	85%
16	امتلك القدرة على تدريب الآخرين مما تعلمته في دراستي المهنية وممارستي للمهنة .	2.44	81%
19	لدي أفكار جيدة لإنشاء العديد من المشاريع الخاصة الصغيرة أو وربما المتوسطة .	2.27	75%
15	استطيع الحصول على فرصة عمل في القطاع الخاص بسهولة .	2.24	74%
11	ارغب بالشمول بقانون العمل والضمان الاجتماعي .	1.94	64%
7	دخل مشروعي الخاص يكفيني لإدارة شؤون حياتي وبناء مستقبلي .	1.89	63%
3	أوظف التقنيات الحديثة في مجال عملي الخاص .	1.81	60%
12	أفضل العمل بالقطاع الحكومي على القطاع الخاص .	1.76	58%

10	احصل على موافقة ولي أمري للعمل في القطاع الخاص .	1.58	52%
13	لدي ثقة بإجراءات الحكومة لدعم وتطوير القطاع الخاص .	1.08	36%
2	استطيع الحصول على القروض الحكومية لدعم مشروعي الخاص بسهولة .	1.05	35%
4	بإمكاني الحصول على الوظيفة الحكومية في أي وقت .	1.02	34%
5	ندمت على دخولي للمدرسة المهنية .	1.01	33%

إذ تبين أن الفقرات التي حصلت على متوسطات ونسب مئوية عالية هي (14- ارغب بالحصول على قطعة ارض لإنشاء مشروعي الخاص ، 18- ارغب في تطوير عملي الخاص وزيادة إنتاجه لسد حاجة السوق ودعم اقتصاد البلد ، 6- أتقنت مهارات المهنة خلال دراستي في المدرسة المهنية ، 8- انصح الطلبة بالتوجه للمدارس المهنية ، 17- اشعر بالدافعية للذهاب الى عملي الخاص ، 1- ارغب بالعمل في القطاع الخاص ، 9- ارغب في إكمال دراستي الجامعية وتطوير خبراتي في مجال عملي الخاص ، 20- اشعر بالمتعة خلال ممارسة عملي الخاص ، 16- امتلك القدرة على تدريب الآخرين مما تعلمته في دراستي المهنية وممارستي للمهنة ، 19- لدي أفكار جيدة لإنشاء العديد من المشاريع الخاصة الصغيرة أو وربما المتوسطة ، 15- استطيع الحصول على فرصة عمل في القطاع الخاص بسهولة) بسبب ما يوفره التعليم المهني من الحرف اليدوية والمهن الحرة التي تمكن الخريجين المهنيين من ممارسة أعمالهم من خلال الحصول على فرص العمل في القطاع الخاص بعد إتقانهم لمهنهم في المدارس المهنية ورغبتهم في تطوير أعمالهم ومشاريعهم الخاصة لزيادة دخلها المادي من اجل العيش الكريم ومحاولة تأمين مستقبلهم وتحقيق قدراً من التنافس العالي بين منتجات سوق العمل المحلية ومنتجات الدول الأخرى من خلال زيادة الإنتاج الصناعي والزراعي والتجاري المحلي وتحسين جودة وكفاءة السلع ورفع مستوى أداءها وسد حاجة السوق وبالتالي دعم القطاع الاقتصادي للبلد ، إضافة الى صعوبة الحصول على الوظيفة الحكومية وقلة الدخل المادي لأغلب تلك الوظائف ، لذلك نجد أن معظم الخريجين المهنيين يشعرون بالرضا نتيجة دخولهم الى تلك المدارس مما ولد لديهم الطموح لإكمال دراستهم في المعاهد والجامعات ليتمكنوا خلالها من تطوير مهاراتهم المهنية ويصبحوا أفرادا تقنيين قادرين على تدريب الشباب العاطلين عن العمل لرفد سوق المحلي بالموارد البشرية الكفوءة والقضاء على وحش البطالة ، وكذلك حصلت الفقرات (11- ارغب بالشمول بقانون العمل والضمان الاجتماعي ، 7- دخل مشروعي الخاص يكفيني لإدارة شؤون حياتي وبناء مستقبلي ، 3- أوظف التقنيات الحديثة في مجال عملي الخاص ، 12- أفضل العمل بالقطاع الحكومي على القطاع الخاص ، 10- احصل على موافقة ولي أمري للعمل في القطاع الخاص) على متوسطات ونسب مئوية متوسطة بسبب بعض الإهمال الحاصل للتعليم المهني وعدم تطوير معداته وأجهزته بما يواكب الثورة التكنولوجي الحاصلة في القطاعات الصناعية والزراعية وتدريب الطلبة عليها خلال السنوات الأخيرة ، وعدم تشجيع طلبة المرحلة المتوسطة للتوجه الى هذا النوع المهم من التعليم ودوره في حياة الفرد والمجتمع ، كما نجد أن هناك بعض أولياء الأمور في مدينة الديوانية لا يشجعون أبناءهم وخاصة الإناث للعمل في القطاع الخاص بسبب تمسكهم بالعادات والتقاليد القبلية وكذلك اعتقادهم بعدم وجود مستقبل جيد للقطاع الخاص نتيجة عدم تفعيل قانون العمل والضمان الاجتماعي بصورة صحيحة من قبل الدولة وأرباب العمل وتثقيف المجتمع بهذا القانون المهم من اجل ضمان حقوق العاملين المهنية والتقاعدية ، في حين حصلت الفقرات (13- لدي ثقة بإجراءات الحكومة لدعم وتطوير القطاع الخاص ، 2- استطيع الحصول على القروض الحكومية لدعم مشروعي الخاص بسهولة ، 4- بإمكاني الحصول على الوظيفة الحكومية في أي وقت ، 5- ندمت على دخولي للمدرسة المهنية) على متوسطات ونسب مئوية منخفضة نتيجة تدهور اقتصاد البلد في السنوات الأخيرة بسبب اعتماده بنسبة كبيرة على قطاع النفط وواردات وإهمال القطاعات (الصناعية والزراعية والتجارية) وتراجع منتجاتها وعدم إمكانية الدولة من استقبال مخرجات التعليم المهني وتوظيفهم في مؤسساتها مما ولد حالة من اليأس وعدم

الثقة بين المواطن والدولة في إمكانية الحصول على الوظائف أو التسهيلات المصرفية لدعم مشاريعهم الخاصة .

الاستنتاجات : Conclusions

في ضوء نتائج البحث استنتج الباحث ما يأتي:

1- هناك دور كبير للتعليم المهني في التنمية الاقتصادية وخفض أعداد الخريجين العاطلين عن العمل .

2- وجود رغبة كبيرة لدى خريجي التعليم المهني في توسيع ودعم مشاريعهم من خلال الحصول على قطع الأراضي والقروض المناسبة لزيادة الإنتاج المحلي وسد حاجة السوق من السلع والبضائع والمنتجات الزراعية والحيوانية وكذلك زيادة حجم التبادل التجاري بين المدن وربما مع دول المنطقة .

3- شعور خريجي التعليم المهني بالمتعة في ممارسة أعمالهم الخاصة ووجود الرغبة لإكمال دراستهم الجامعية الأولية والعليا لمواكبة التطور التقني الحاصل في مجال الأعمال المهنية والأجهزة والمعدات المستخدمة لها .

4- عزوف الطلبة وخاصة الإناث عن المدارس المهنية وتوجههم نحو التعليم العام .

5- عدم وجود الثقة بنية الحكومة على تطوير القطاع الخاص وذهاب اقتصاد البلد الى الاعتماد على واردات النفط بشكل كبير .

6- إمكانية النهوض باقتصاد البلد من خلال الاهتمام بالقطاعات غير النفطية كالزراعة والصناعة والتجارة والسياحة .

التوصيات : Recommandations

خرج الباحث ببعض التوصيات وهي :

1- إن التعليم المهني بحاجة ماسة الى الاهتمام والتطوير من خلال رفد مدارسه بالأجهزة والتقنيات الحديثة لمواكبة التطور الحاصل في دول العالم المتقدم ليكون قادراً على المشاركة الفاعلة في دعم القطاع الخاص وتنمية اقتصاد البلد وتقليل نسب البطالة بين الخريجين العاطلين عن العمل.

2- التنسيق مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بتوسيع قبول الخريجين المهنيين في المعاهد والجامعات وخاصةً كليات المجموعة الهندسية والإدارة والاقتصاد والزراعة وإعطاءهم فرصة اكبر في إكمال الدراسات العليا .

3- شمول جميع العاملين في القطاع الخاص بقانون العمل والضمان الاجتماعي لضمان حقوقهم التقاعدية في حال الإصابة نتيجة العمل أو وصولهم للسن القانوني أسوة بأقرانهم العاملين في القطاع الحكومي .

4- تخصيص القروض المصرفية الكافية لخريجي التعليم المهني من اجل إنشاء مشاريعهم الخاصة وتطويرها لسد حاجة السوق با511لبضائع والسلع المحلية .

5- إنشاء مراكز متخصصة لتدريب خريجي المدارس المهنية على الأجهزة والمعدات التقنية الحديثة لتسهيل أعمالهم وانجازها بأكثر دقة وجودة واقل وقت وجهد .

6- تشجيع طلبة المرحلة المتوسطة للتوجه في دراستهم نحو التعليم المهني لما له دور في حصولهم على المهن والحرف التي ستعينهم في بناء حياتهم مستقبلاً .

7- إلزام المؤسسات التربوية الحكومية والأهلية بالتعاقد مع خريجي المدارس المهنية بعد تخرجهم مباشرةً من اجل إنشاء وتطوير البنى التحتية لتلك المؤسسات .

المقترحات : Suggestions

يقترح الباحث إجراء بحوث مماثلة أخرى عن واقع التعليم المهني في العراق وإمكانية تطويره والبحث عن أسباب عزوف الطلبة عنه مع متغيرات أخرى ، ودراسة واقع خريجي التعليم المهني ومقارنتهم بواقع الخريجين في الدول المتقدمة .

المصادر :

1- ألحديثي، منبر فخري صالح ، الصعوبات التي تواجه مدرسي التربية الفنية في المرحلة الثانوية في محافظة بغداد ومقترحاتهم لحلها،(**رسالة ماجستير غير منشورة**)، جامعة بغداد، كلية الفنون الجميلة، 1987 .
2-الحيلة ، محمد محمود ، **التربية المهنية وأساليب تدريسها** ، عمان ، دار المسيرة ،1998 .
3- الخطيب، محمد، **الأصول العامة للتعلم الفني والمهني** ، الرياض ، 1995.
4-ربيع ، نصر،، **رؤية للنمو الاقتصادي المستدام في سوريا**، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، دمشق ، 2012.
5- الرشدان ،عبد الله زاهي ، **اقتصاديات التعليم** ، عمان ، دار وائل، ط 3، 2008.
6- شخيبر ، خولة ، الحاجة الى التعليم المهني في فلسطين وتخصصاته ، **مجلة البحوث والدراسات التربوية الفلسطينية** ، فلسطين ،1998.
7-عبد الصمد ، عبد العزيز ، التعليم المهني ودوره في تحقيق متطلبات سوق العمل في جمهورية مصر العربية ، (**رسالة دكتوراه غير منشورة**)، كلية التربية ، جامعة الإسكندرية ، 2000.
8-العارف، شعلة إسماعيل ، **نظام التعليم المهني في العراق**، وزارة التعليم المهني العالي والبحث العلمي، كلية التربية ، بغداد ، دار الحكمة، 1993.
9- عجمية ، محمد عبد العزيز وآخرون ، **التنمية الاقتصادية دراسة تطبيقية ونظرية** ، القاهرة ، دار النهضة ، 2006 .
10- فلاته، مصطفى ، **إعداد معلم التعليم المهني التقني والمهني في دول الخليج العربي** ، الرياض ، مكتب التربية العربي لدول الخليج، 1994 .
11-المسعودي، توفيق عباس عبد عون ، دراسة في معدلات النمو للأزمة لصالح الفقراء (العراق-دراسة تطبيقية)، **مجلة العلوم الاقتصادية**، العدد 26، المجلد السابع، بغداد،2010.
12- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، واقع التعليم المهني وسبل تطويره في الأقطار العربية ، **المؤتمر الدولي الأول** ، الرياض ، 1995 .

ملحق (1)

الاستبيان الخاص بخريجي التعليم المهني في مدينة الديوانية

الفرع المهني..... التخصص .....

الجنس ..... سنة التخرج .....

ت	الفقرة	كثيراً	نوعاً ما	قليلاً
1	ارغب بالعمل في القطاع الخاص .			
2	استطيع الحصول على القروض الحكومية لدعم مشروعي الخاص بسهولة .			
3	أوظف التقنيات الحديثة في مجال عملي الخاص .			
4	بإمكاني الحصول على الوظيفة الحكومية في أي وقت .			
5	ندمت على دخولي للمدرسة المهنية .			
6	أتقنت مهارات المهنة خلال دراستي في المدرسة المهنية .			
7	دخل مشروعي الخاص يكفيني لإدارة شؤون حياتي وبناء مستقبلي .			
8	انصح الطلبة بالتوجه للمدارس المهنية .			
9	ارغب في إكمال دراستي الجامعية وتطوير خبراتي في مجال عملي الخاص .			
10	احصل على موافقة ولي أمري للعمل في القطاع الخاص .			
11	ارغب بالشمول بقانون العمل والضمان الاجتماعي .			
12	أفضل العمل بالقطاع الحكومي على القطاع الخاص .			
13	لدي ثقة بإجراءات الحكومة لدعم وتطوير القطاع الخاص .			
14	ارغب بالحصول على قطعة ارض لإنشاء مشروعي الخاص .			
15	استطيع الحصول على فرصة عمل في القطاع الخاص بسهولة .			
16	امتلك القدرة على تدريب الآخرين مما تعلمته في دراستي المهنية وممارستي للمهنة .			

17	اشعر بالدافعية للذهاب الى عملي الخاص .			
18	ارغب في تطوير عملي الخاص وزيادة إنتاجه لسد حاجة السوق ودعم اقتصاد البلد .			
19	لدي أفكار جيدة لإنشاء العديد من المشاريع الخاصة الصغيرة أو وربما المتوسطة .			
20	اشعر بالمتعة خلال ممارسة عملي الخاص .			